تقرير مجلس إدارة بنك بيمو ش.م.ل.
المرفوع الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين
المنوي إنعقادها بتاريخ ٦ تموز ٢٠٢٦
حول البيانات المالية للمصرف عن أعمال السنة المالية ٢٠٢٥

حضرات المساهمين الكرام،

لقد تمت دعوتكم لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية للإطلاع على حسابات المصرف العائدة للسنة المالية ٢٠٢٥ وللمصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الحسابات الملحقة بالتقرير العام والموقوفة بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، وإتخاذ القرار لجهة تخصيص نتائج أعمال سنة ٢٠٢٥.

وبمناسبة إنعقاد هذه الجلسة، يتقدم مجلس الإدارة بالشكر للمساهمين الكرام على الثقة الغالية التي أولوها لمجلسنا، كما يتقدم المجلس بالشكر من الإدارة ومن كافة الموظفين على الجهود التي بذلوها في سبيل خدمة المصرف وإستمراريته.

أولاً: لمحة موجزة عن الأوضاع السياسية والإقتصادية وعمليات بنك بيمو ش.م.ل. خلال العام ٢٠٢٥

يمكننا إعتبار العام ٢٠٢٥ أفضل عام وأكثر عام إيجابية منذ الـ٢٠١٩، ففي ٩ كانون الأول إنتخب العماد جوزاف عون رئيساً للجمهورية بعد فراغ دام لأكثر من سنتين ونيف. وتلاه في شهر شباط نيل حكومة الدكتور نواف سلام ثقة مجلس النواب.
وإنطلقت فيما بعد عجلة التعيينات في المراكز الشاغرة واستعادت الحركة التي كان ينتظرها اللبنانيون منذ سنوات. فبدأ لبنان يستعيد رويداً رويداً بعض الحياة السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، وشعر اللبنانيون أن لبنان يعود ويثبّت وجوده على الخارطة الدولية وبدأ النظر جدياً بكافة الملفات العديدة والمتراكمة وعادت الحياة الى حدٍّ ما شبه طبيعية. ومن ضمن الإختبارات التي أعادت إنتظام الأوضاع في البلد كانت الإنتخابات البلدية التي جرت في أيار ٢٠٢٥ وكانت أول إنتخابات تجرى منذ عشر سنوات.
عيّن مجلس الوزراء في ٢٧ آذار السيد كريم سعيد حاكماً لمصرف لبنان بعد أن مرت سنين طويلة على تعيين الحاكم الأسبق رياض سلامة الذي إنتهت ولايته وحل مكانه نائب الحاكم الأول. ومن هنا بدأ الجميع يتأمل أن يستعيد لبنان نظامه المالي بعد الأمال المعلّقة لقيام إصلاحات طال إنتظارها. فلا عودة للحياة والعجلة الإقتصادية في أي بلد من دون تحصين الإقتصاد وإعادة العمل الطبيعي في القطاع المصرفي.
وفي تموز من العام ٢٠٢٥ أقرّ مجلس النواب تعديل قانون "إعادة هيكلة المصارف" بعد إعادة دراسته والنظر فيه. كما أقرّ مجلس الوزراء في ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٥ مشروع قانون "الإنتظام المالي وإستعادة الودائع" والذي بات يعرف فيما بعد بـ"قانون الفجوة المالية" والذي يهدف الى معالجة الخسائر وإعادة هيكلة المصارف، واعتُبر هذا القانون من أكثر المحطات الأساسية منذ الإنهيار في العام ٢٠١٩. لكن المجلس النيابي لم ينظر به لتاريخه نظراً للخلاف الجوهري في مقاربة الفجوة بين حاكم مصرف لبنان ووزارة المالية وبين مختلف القطاعات الإقتصادية والمالية.
ومع إنتهاء الحرب وتغيير النظام في سوريا ورفع العقوبات الإقتصادية المفروضة بدأ اللبنانيون بالنظر في المشاريع الإقتصادية المشتركة والتي ممكن أن تكون مفيدة لكلا البلدين، خاصة نحن في بنك بيمو وفيما يعني مصرفنا الشقيق بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF) والذي لا نزال نملك فيه حصة ٢٢% . ففي هذا الإطار وبالرغم من وجود فجوة مالية في سيولة مصرفنا فقد قمنا بتسديد مبالغ بالأموال الجديدة أي الـ Fresh Funds مستوجبة للمصرف الشقيق خلال هذا العام، إذ أنه كان من المستلزمات المفروضة من قبل السلطات المالية في سوريا.
كانت السياحة من أفضل القطاعات نشاطاً، لكن شبح الإضطرابات الأمنية وإستمرارية الحرب بين إسرائيل وحزب الله كان مهيمناً على الوضع العام، خاصة بعد الحرب المدمرة عام ٢٠٢٤، والمناوشات الشبه يومية في الجنوب والبقاع.
ولا بد من ذكر زيارة البابا لاوون الى لبنان في نهاية العام والتي تركت أثراً إيجابياً وتميزت بالنجاح وشكّلت بارقة أمل بمستقبل أفضل.
أما نحن في بنك بيمو فثابرنا على إتباع سياستنا التي تسعى الى تأمين الإستمرارية والمهنية من خلال تقديم أفضل الخدمات لعملائنا رغم الظروف القاسية التي نعمل تحت وطأتها. وبالرغم من هذه الظروف إستمر بنك بيمو بالعمل الدؤوب للحفاظ على مكانته وخدماته المميزة واضعين نصب أعيننا مصلحة المصرف وعملائه وكيفية التماسك والحفاظ على حقوق المودعين ومستمرين بالإلتزام بالأطر التي وضعتها الهيئات الرقابية والناظمة في مصرف لبنان. وحافظنا على أفضل العلاقات بالسلطات النقدية والمالية عاملين بجهد على التقيد بمتطلبات هذه السلطات. كما حافظ بنك بيمو على متانة علاقاته مع المصارف المراسلة بالرغم من محدودية العمليات خارج الحدود.

إستمر المصرف بالقيام بمسؤولياته تجاه موظفيه ولم يتأخر في مشاركتهم وتقديم الإعانات في هذه الظروف الصعبة من حرب مدمرة وتضخم غير مسبوق. كما حافظنا على خدماتنا وإلتزاماتنا بطريقة لا يمكن الا وصفها بالمهنية والمسؤولية تجاه الموظفين، والعملاء، وجميع أصحاب الحقوق.
أما مصرفنا الشقيق في سوريا بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF) فهو، وكما سبق وذكرنا، في وضع مميز نظراً لإستمراريته على مدى السنين السابقة وللمستقبل الواعد للبلد الذي يقوم بخطوات حثيثة نحو الإستقرار مع توقع إستثمارات كبيرة في مجمل القطاعات نظراً للإهتمام الدولي في هذا البلد وهذا يستوجب وجود مصارف لإدارة الإستثمارات والعمليات المرتقبة. ويأتي بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF) في طليعة من يستطيع القيام بذلك.
وبخصوص شركة بيمو سيكيوريتايزيشن (BSEC) فلقد حافظت هذه المؤسسة على الإستمرارية بالرغم من الظروف السائدة. وتقوم حالياً في إعادة رسم إستراتيجيتها وزيادة رأس المال مع القيام بالخطوات اللازمة للتكيّف مع الإحتياجات المالية المستجدة في بلد لا يزال مستقبل قطاعه المصرفي غير واضح في حين أن الإحتياجات المالية في إضطراد مما يجعل خدمات (BSEC) مطلوبة وملحة.

ثانياً: نشاطات المصرف الإجتماعية والثقافية خلال عام ٢٠٢٥

نظّم بنك بيمو السحوبات الشهرية لمبادرة الفن المتناوب (Rotating Art) والتي تهدف إلى خلق واحة من الأمل والجمال في خضمّ الأزمة الإقتصادية الحالية ووضع لبنان في طليعة الإبداع الفني. كما تروّج هذه المبادرة لمحو الأمية الفنية كحق أساسي يجعل الفن أكثر ديمقراطية ويقدّم الدعم للفنانين المحترفين والهواة على حدّ سواء. تطوّر المشروع ليخلق ديناميكيات جديدة ويفتح الطريق لأنشطة مستقبلية متعددة، ويقتصر دور بنك بيمو على الإدارة والإشراف وحسن سير أنشطة الفن المتناوب. كما تم دعوة بنك بيمو للمشاركة بعرض تقديمي خلال الندوة السنوية في دير الصليب تحت عنوان "الفن المتناوب في زمن الحرب والسلام".

أطلق بنك بيمو للسنة الرابعة على التوالي مبادرة "Back to Our Cedar Roots" التي تهدف إلى تعزيز الشعور بالإنتماء الوطني لدى كل شخص من أصول لبنانية. كما يسعى المصرف إلى تسليط الضوء على الظلم الذي تعاني منه الأمهات اللبنانيات اللواتي لا تستطعن منح أولادهن الجنسية اللبنانية وضرورة حصولهن على كامل حقوقهن. نظّم بنك بيمو، بالتعاون مع سفارة بلجيكا في لبنان، وبمشاركة السفير أرنو باولز، ندوةً بعنوان "أولادُها... أولادُ لبنان" بمناسبة مرور مئة عام على صدور قانون الجنسية اللبناني عام ١٩٢٥. وقد خُصِّص هذا الحدث لتسليط الضوء على حقّ الأم اللبنانية في نقل جنسيتها إلى أولادها؛ وهو حقّ لا يندرج في خانة النصوص القانونية فحسب، بل يمسّ جوهر الكرامة الإنسانية، ويُعدّ من الحقوق الأساسية التي كرّستها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وجميع الإتفاقيات التي التزم بها لبنان. تضمّن الحدث عرضًا لوثائقي وشهاداتٍ حيّة لنساءٍ لبنانيات متزوّجات من غير لبنانيين ولأطفالهنّ.

للسنة الثالثة على التوالي نجحت المسابقة الوطنية للإبتكار الأدبي بعنوان "لبنان كما نحلم به" (Rêver le Liban) التي نظّمها بنك بيمو ووزارة التربية والتعليم العالي والمعهد الفرنسي في لبنان ومكتبة أنطوان وجمعية السبيل الخيرية، في أن تكون عابرة للوطن من خلال مشاركة عدد لافت من تلامذة المرحلة الثانوية والطلاب الجامعيين من القطاعين العام والخاص، ومن مختلف الأراضي اللبنانية، الذين تمكنوا من كتابة رسائل محرّرة بكل من اللغات الفرنسية والعربية والإنكليزية. كان موضوع المسابقة للعام ٢٠٢٥ "لبنان ٢٠٥٠: رسالة إلى عائلتي في الإغتراب".

للسنة السابعة على التوالي، إلتزم بنك بيمو بحوسبة إدارة البصمة الكربونية والإبلاغ عنها (Carbon Footprint Management) وخفض إنبعاثات الكربون بنسبة ٥١,٨٪ منذ عام ٢٠١٧. يأتي هذا كجزء من التزامه بالهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة وتحسين المرونة تجاه تغير المناخ. وفي هذا الإطار، شارك بنك بيمو في حفل توزيع الجوائز للمؤسسات التي تبلّغ عن إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الذي تنظّمته وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أطلق بنك بيمو برنامج التدريب الصيفي الهجين (Summer Internship Program)، حيث يتم المزج بين التدريب الرقمي والتدريب الحضوري، لمساعدة طلاب الجامعات في إستكمال متطلبات مناهجهم التعليمية.

طوّر بنك بيمو منصة إعادة تطوير المهارات (BEMO Marketplace)، وتوفير فرص العمل للموظفين والمتدربين على مشاريع جديدة والحصول على المكافآت المالية (٥٣ موظف، ٤٨ مشروع، ٣٨٦ ساعة عمل).

في نطاق علاقته طويلة الأمد مع (ESA Business School)، عزز بنك بيموهذه الشراكة من خلال "Les Petits Déjeuners du Management" هذه الإجتماعات الصباحية الشهرية هي بمثابة منصة للمناقشات المهنية حول مواضيع إدارية محددة.

للسنة الخامسة على التوالي، أطلقت "جائزة بشارة وكارمن عبجي للإبداع والإبتكار" (Prix Bechara & Carmen Obegi pour la Créativité et l'Innovation) في إحتفال أقيم في جامعة القديس يوسف. وتم توزيع جوائز ريادة الأعمال والتميز لمشاريع الطلاب الفائزين.

للسنة الثانية على التوالي شارك بنك بيمو في قمة "SelectUSA Investment Summit" للإستثمار، وتعد هذه القمة الحدث الأبرز في الولايات المتحدة من خلال ربط آلاف المستثمرين ومناقشة فرص تعزيز العلاقات الإستثمارية والتجارية، يلتقي من خلالها المسؤولون وقادة الشركات للإطلاع على فرص التوسع والإستثمار.

أطلق بنك بيمو مشروع بيئي مبتكر "غابة بيمو المصغرة" (BEMO Mini Forest) في مقره الرئيسي في الأشرفية في بيروت. تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع المعماري البيئي أديب دادا وفريقه. تهدف المبادرة إلى تحويل مساحة موقف سيارة إلى واحة خضراء تعيد إحياء التنوع البيولوجي وسط العاصمة اللبنانية.

بالشراكة مع المعهد الفرنسي في لبنان (Institut Français du Liban)، جدد بنك بيمو إلتزامه بالثقافة والإبداع الفني في عام ٢٠٢٥. وقد تجسدت هذه الشراكة من خلال العديد من الفعاليات الثقافية والموسيقية التي تم تنظيمها على مدار العام، مما عزّز وصول الجمهور إلى تجارب فنية متنوعة في جميع أنحاء لبنان.

وقّع بنك بيمو و بنك سرادار وبنك المشرق للإستثمار وبنك سوريا ولبنان "ميثاق الإلتزام الأخلاقي"، في خطوةٍ رائدة تهدف إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز إلتزام القطاع المصرفي بخدمة العملاء على نحوٍ أفضل. ويُلزم الميثاق المصارف الموقّعة بإعتماد مبادئ النزاهة والشفافية والاحترام المتبادل والمساءلة. كما يوسّع نطاق السلوك الأخلاقي ليشمل العملاء والموظفين والجهات الرقابية والمجتمع ككل. ومن خلال التصرّف بمسؤولية، ولا سيّما عبر حماية مصالح العملاء، تسعى المؤسسات الأربع إلى إستعادة الثقة بها، وتعزيز القطاع المصرفي، وتقديم خدمات ذات جودة أعلى وتعكس هذه المبادرة روحاً جديدة من التعاون بين المصارف اللبنانية، بما يشير إلى جهدٍ جماعي لإستعادة المصداقية بعد سنواتٍ من التحديات القاسية. كما يبقى هذا الإطار مفتوحاً أمام إنضمام مصارف أخرى تتشارك هذه المبادئ وترغب في المساهمة في بناء لبنان جديد وأفضل.

قدّم بنك بيمو موقف السيارات في مقره في منطقة الأشرفية مجاناً لسوق المنتجات العادلة (Fair Market). جمع هذا الحدث الفريد بين المنتجين الريفيين والزوار. يهدف هذا السوق الذي تنظمه منظمة التجارة العادلة في لبنان (Fair Trade Lebanon) ضمن مشروع أراضينا الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية، إلى الترويج للمنتجات اللبنانية الأصيلة مع تسليط الضوء على الإستدامة البيئية ومبادئ التجارة العادلة.

ثالثاً: حسابات المصرف المحققة خلال عام ٢٠٢٥

١- النمو العام

بلغ مجموع موجودات المصرف حتى تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ /١,٦٨٢/ مليون دولار أميركي مقابل /١,٧٥٠/ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢٤ أي بتراجع نسبته ٣,٩٠% بالنسبة للعام السابق، مقارنة مع تراجع موجودات القطاع المصرفي اللبناني بنسبة ٠,٨٢% لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٢- الودائع

بلغ مجموع الودائع في آخر العام ٢٠٢٥ مبلغ /١,٢٧٣/ مليون دولار أميركي مقابل /١,٢٨٦/ مليون دولار أميركي في آخر العام ٢٠٢٤ أي بتراجع نسبته ١% مقارنة مع نهاية العام ٢٠٢٤. أما القطاع المصرفي فقد تراجعت النسبة الوسطية للودائع للقطاع بنسبة ١,٤٢% كما هي بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٣- التسليفات

بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ٢٠٢٥ مبلغ /٢١/ مليون دولار أميركي مقابل /٣٤/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٤ أي بتراجع نسبته ٣٨%، مقارنة مع تراجع النسبة الوسطية للقطاع المصرفي بنسبة ١٢,٥١% في نهاية العام ٢٠٢٥.

بلغ مجموع المؤونات المكونة لمواجهة الديون المشكوك بتحصيلها لغاية العام ٢٠٢٥ مبلغ /٤٣,٢/ مليون دولار أميركي مقابل مبلغ /٤٩,٢/ مليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٤ أي بتراجع قدره ١٢%.

٤- **السيولة**

بلغت نسبة السيولة في نهاية العام ٢٠٢٥ معدل ٩٩,٩٣% من مجموع الودائع ونسبة ٧٥,٦٤% من مجموع الميزانية، بينما بلغت هذه النسب في نهاية العام ٢٠٢٤ معدل ٩٢,٤٧% من مجموع الودائع ونسبة ٦٧,٩٤% من مجموع الميزانية.
علماً أن المصرف، ونظراً للظروف الراهنة وللنقص في نسبة السيولة العائدة الى الأموال الجديدة (Fresh Funds) بموجب تعاميم المصرف المركزي، لا يألو جهداً لزيادة هذه الأموال وذلك للتقيد بالتعاميم المطلوبة.

٥- **الأموال الخاصة والملاءة**

بلغ مجموع الأموال الخاصة للمصرف بما فيها السندات المرؤوسة في نهاية عام ٢٠٢٥ مبلغ /٧٥,٩٢/ مليون دولار أميركي وهي تتوزع بنسبة ٥٣,٩% كأموال خاصة أساسية، ٤٦,١٠% كأموال خاصة مساندة، كما بلغت نسبة الملاءة في المصرف في نهاية العام ٢٠٢٥ نسبة ٣,٤٨% بينما بلغت في نهاية العام ٢٠٢٤ نسبة ٣,٢٨% مع الإفادة بأن هذه النسبة هي دون الحد الأدنى المفروض على المصارف التقيد به بموجب تعميم مصرف لبنان رقم ٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥ وتعديلاته.
تجدر الإشارة الى أن المصرف يقوم بدارسة كافة الإجراءات الممكنة لتحقيق نسبة الملاءة المفروضة عملاً بتعاميم المصرف المركزي.

٦- **نتائج السنة المالية**

بلغت النتائج غير المجمعة التي حققها المصرف، وقبل حسم الضريبة، في نهاية العام ٢٠٢٥ مبلغ /٤٣٠/ ألف دولار أميركي، مقابل خسائر بقيمة /٢٢٢٠/ ألف دولار أميركي للعام ٢٠٢٤.

نقترح على جمعيتكم المحترمة تخصيص نتائج السنة المالية ٢٠٢٥ وفقاً لما يلي:

	بآلاف الليرات اللبنانية
– نتائج المصرف لعام ٢٠٢٥ قبل حسم الضريبة	٣٨,٥٥٢,٧٣٤
– تنزل قيمة الضريبة	--
– رصيد نتائج المصرف الصافية لعام ٢٠٢٥	٣٨,٥٥٢,٧٣٤

تحويل الرصيد الى باب النتائج المدورة وفقاً لما يلي:

	بآلاف الليرات اللبنانية
– رصيد الخسائر المدورة لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١	(٢٨٦,٨٤٤,٩٤١)
– رصيد العام ٢٠٢٥	٣٨,٥٥٢,٧٣٤
المجموع	(٢٤٨,٢٩٢,٢٠٧)

مجلس الإدارة